دور السياسات الاقتصادية في مواجهة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة ١٩٩٠– ٢٠١٨

خالد حمادي حمدون المشهداني

حمدية عادل جليل

قسم إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، موصل – العراق.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى ابراز دور السياسات الاقتصادية في مواجهة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)، تم استخدام اختبار الاستقرارية من خلال تطبيق اختبار دكي– فولر الموسع، ثم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي، توصل البحث الى ان (٩٥٪) من التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج والمتبقي يعود الى متغيرات لم تضمن في الانموذج، أظهرت البحث العلاقة عكسية بين كل من (سعر الصرف، سعر الفائدة، الإيرادات، الواردات) مع ميزان المدفوعات، وعلاقة طردية بين كل من (عرض النقود، النفقات، الدين الخارجي، الصادرات) مع ميزان المدفوعات .توصلت البحث الى عدد من المقترحات أهمها إعطاء دور بارز لسياسة سعر الصرف من خلال اعتماد هذه المتغير أداة لضبط التجارة الخارجية وتعزيز الثقة في العملة المحلية والتي سيكون لها تأثير في خلق الطلب ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس في الحد من الاختلال في ميزان المدفوعات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية، الاستعراض المرجعي.

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٨/٥ **تاريخ قبول النشر ٢٠٢١/٨/٢٤**

The role of economic policies in facing the imbalance of payments in Algeria for the period 1990-2018

Khaled H. Hamady
Hamdiyah A. Jalil
Business Management Dept., College of Administration & Economic, Al-Mosul University, Modul – Iraq.

Abstract

This research aimed to highlight the role of economic policies in facing the imbalance of payments in Algeria, by adopting the (Eviews 10) program. The stability test was used by applying the expanded Dicke-Fuller test, then conducting a normal distribution test. The research found that (95%) of the changes that occur in the balance of payments are explained by the independent variables included in the model and the rest is due to variables that were not included in the model. The research showed an inverse relationship between (exchange rate, interest rate, revenues, and imports) with the balance of payments, and a direct relationship between each of (display Money, expenditures, external debt, exports) with the balance of payments. The research reached a number of proposals, the most important of which is giving a prominent role to the exchange rate policy by adopting this variable as a tool to control foreign trade and enhance confidence in the local currency, which will have an impact on creating demand and raising growth rates. In GDP, which is reflected in reducing the imbalance in the balance of payments in Algeria?

Keywords: Balance of Payments, Monetary Policy, Fiscal Policy, Trade Policy, Reference Review.

المقدمة

يعدّ ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد المحلي على الاقتصاد الدولي وبالعكس، كونه تدرج فيه جميع المعاملات التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود المدينة والقيود الدائنة وتتضمن حركة انتقال السلع العامة والخدمات ورأس المال.

وتسعى مختلف النظم الاقتصادية الى المحافظة على استقراها الاقتصادي وتحقيق التوازن فيه لبلوغ التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان لذا يلجأ صناع السياسات الاقتصادية الى رسم وتصميم خطط السياسات في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، ومن بين هذه السياسات نجد السياسات النقدية والمالية و التجارية فضلا عن سياسة سعر الصرف.

واحتلت السياستان المالية والنقدية موقع الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية للبلد، بوصفهما أداتين فعالتين لتحقيق الأهداف الاجتماعية الاقتصادية عن طريق ادواتهما المتنوعة، الى جانب هاتين السياستين تعد السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف من اهم أدوات السياسة الاقتصادية لتشكلا آليات فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية والداخلية، يختلف تأثير هاتين السياستين في النشاط الاقتصادي حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل بلد، وحسب طبيعة نظام الصرف القائم ومدى استقراره.

لذا يعد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من اهم المواضيع التي كانت ولاتزال تشغل بال الكثير من الاقتصادين والمفكرين في مختلف انحاء العالم، ويسعى كل بلد الى محاولة تحقيقه والحفاظ عليه، لما يترتب عليه من انعكاسات إيجابية على مختلف مؤشرات الاقتصاد الجزئي والكلي والمستوى المعيشي للأشخاص.

مشكلة البحث:

تعاني العديد من الدول وخاصة الجزائر من المشاكل في موازين مدفوعاتها واهمها الاختلالات الهيكلية في الميزان وعدم التعرف على أسباب هذه اختلالات وإيجاد طرق لتصحيحه مما سببت اثار عكسية في اقتصاديات فضلا عن اختلاف تأثير المتغيرات

الاقتصادية لميزان المدفوعات بين الدول بسبب اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية مع تفاوت هذه المتغيرات بين الدول.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناول الاختلالات التي تعاني منها ميزان المدفوعات الجزائري والوصول الى افضل المعالجات والحلول لهذه الاختلالات عن طريق تفعيل السياسات المالية والتجارية والنقدية للوصول الى الهدف النهائي وهو التوازن في ميزان المدفوعات.

هدف البحث:

نسعى عن طريق هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف نوردها فيما يأتي:

١- ابراز دور السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

٢- التعرف على العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وإبراز العلاقة وفق النظرية الاقتصادية بين هذه العوامل المؤثرة وتغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر.

فرضية البحث:

هناك جملة من المتغيرات تؤثر في ميزان المدفوعات تتفاوت في تأثير العلاقة بينها وبين المتغير التابع ميزان المدفوعات بكل من (سعر الصرف، سعر الفائده، عرض النقد، الإيرادات، النفقات، الدين الخارجي، الصادرات، الواردات).

منهجية البحث:

تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي وذلك عن طريق التطرق الى الادبيات النظرية، اما الجانب التطبيقي تم استخدم الكمي القياسي والذي يستند الى طرق القياس الاقتصادي وادواته لقياس المحددات الاقتصادية في ميزان المدفوعات وبعد ذلك تفسير نتائج الكمي لتقيم الجانب التطبيقي في الجزائر.

الجانب النظري

(١-١) مفهوم ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من اهم الأدوات والمؤشرات التي تستعين بها السلطات الاقتصادية والسياسية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو زيادة الملاحظ في حجم المبادلات الدولية. ويعرف ميزان المدفوعات بانه سجل احصائي منظم يلخص وبطريقة منهجية جميع المعاملات الحسابية الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين، والمقيمين في البلدان الاخرى خلال مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة[1]، يشمل ميزان المدفوعات جميع المعاملات التي تتم من قبل الأفراد والشركات والحكومة[2]، مما تقدم يمكن تعريف ميزان المدفوعات بانه سجل لجميع المعاملات الاقتصادية بين سكان بلد ما وبقية بلدان العالم خلال مدة زمنية معينة ويشمل جميع المعاملات الخارجية ويعكس المعلومات المفصلة عن الطلب والعرض على عملة البلد وبذلك يشكل هذا الميزان خلاصة التعاملات المالية الاقتصادية بين البلد والبلدان الأخرى خلال مدة محددة من الزمن ويتم من خلال هذا الميزان تسجيل ما للدولة على الخارج من الحقوق وما عليها نحوه من التزامات.

(١-٢) أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات والتي تعبر عن مجمل العمليات الاقتصادية للدولة أهمية بالغة من خلال:

- ❖ يعكس ميزان المدفوعات قوه الاقتصاد الوطني لأنه يعكس حجم كل من المنتجات والصادرات والواردات وغير ذلك.
- ❖ يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من حيث ظروف الطلب والعرض على العملات الأجنبية وكذلك هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل[3].
- ❖ يعتبر ميزان المدفوعات مرجع المعلومات وتتخذ على أساسه القرارات المالية والنقدية.

- **يعدّ ميزان المدفوعات أداة مهمة للتحليل الاقتصادي إذ يبين المركز الذي يحتله بلد ما في الاقتصاد العالمي**[4].
- **يعدّ ميزان المدفوعات من اهم البيانات الإحصائية لأي دولة**[5].

أولاً: حالة الفائض في ميزان المدفوعات

في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون الرصيد موجباً، أي ان المقبوضات من العالم الخارجي اكبر من المدفوعات، في هذه الحالة يزيد الجانب الدائن على الجانب المدين، كما ان حالة الفائض في ميزان المدفوعات تدل على عدم فعالية السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي، وتكمن المشكلة بميزان المدفوعات في هذه الحالة بضرورة تخلي البلد عن استعمال جزء من موارده الفعلية المستعملة في الإنتاج فضلا عن وجود أموال معطلة من غير استثمار وبالمقابل تراكم الأرصدة النقدية مما يسبب بدوره تضخم وزيادة الأسعار المحلية نتيجة زيادة الطلب على صادرات البلد، وتعد حالة الفائض في الميزان اقل خطورة من حالة العجز.

يمكن للبلد ان يستخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاته عن طريق منح القروض للبلدان الأخرى مقابل اسعار الفائدة كعائد على الاستثمار[6].

ثانياً: حالة العجز في ميزان المدفوعات

وفي حالة العجز في ميزان يكون الرصيد سالباً، أي ان المدفوعات للعالم الخارجي اكبر من المقبوضات، وفي هذه حالة يفوق الجانب المدين على الجانب الدائن، وتدل حالة العجز في الميزان على ان السياسات الاقتصادية التي اعتمدها البلد فشلت بتحقيق التوازن الخارجي، وهي الحالة الأكثر حدوثا في كثير من البلدان النامية.

وكذلك يدل العجز في ميزان المدفوعات على عدم مقدرة البلد على تسديد قيم صادراته وهذا يؤدي الى زيادة مديونية البلد تجاه العالم الخارجي ويترتب عليها مخاطر وسلبيات، اذ ان حالة العجز في ميزان المدفوعات تؤثر سلبا في قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، كما ان العجز في ميزان

المدفوعات يؤثر في عرض العملة المحلية بحيث يزداد عرضها على الطلب عليها، ولتصحيح هذا الخلل تعتمد السلطات العامة على السياسات الكلية[7].

(١-٣) اثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات

١- السياسة النقدية وميزان المدفوعات:

السياسة النقدية يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار في ميزان المدفوعات في ثلاثة اتجاهات:

١- تقود الزيادة في المستوى العام للأسعار الى عجز الحساب الجاري اذ ان زيادة المستوى العام للأسعار سوف يجعل الطلب الأجنبي على الصادرات منخفضاً تدريجياً ويزيد بالطلب المحلي على الواردات نحو الارتفاع بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية.

٢- الطلب على النقود لأغراض المعاملات سيرتفع بسبب تغطية الارتفاع في قيم المشتريات من الخدمات والسلع بسبب ارتفاع الأسعار فضلاً عن زيادة الأسعار ستزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط، وهكذا يرتفع الطلب الكلي للنقود وتقل الفجوة بين العرض النقدي والطلب عليه ومن ثم ينخفض اثر السياسة النقدية التوسعية اجمالا في الاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات.

٣- تؤدي زيادة المستوى العام للأسعار الى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية حتى وان لم تنخفض أسعار الفائدة الاسمية وبالتالي سوف يؤدي في النهاية الى التأثير على وضع ميزان المدفوعات.

كذلك يمارس سعر الفائدة تأثيراً واضحاً في ميزان المدفوعات لأنه يعكس الأداة التقليدية لتوجيه أسعار الصرف فبتحديد هذه الأسعار تتمكن السلطات النقدية من التأثير في عرض النقد والطلب عليه، فالزيادة في سعر الفائدة سيؤدي الى دخول رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل ومن خلالها تتم معالجة اختلال ميزان المدفوعات وإبقاء أسعار الصرف في حالة التوازن اذ تعد أسعار الصرف من ادوات السياسة النقدية الأكثر شيوعا في توحيد قيم رؤوس الأموال العالمية وأيضا تسهم

من جانب اخر في عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات[8]، فالانخفاض في اسعار الصرف مع ثبات الأسعار الأخرى يجعل السلع الوطنية ارخص بالأسواق العالمية كذلك السلع الأجنبية اغلى في الأسواق الوطنية والعكس صحيح في حالة زيادة قيمة العملة المحلية.

٢- السياسة المالية وميزان المدفوعات:

لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة لا ترتبط بعلاقات مع بقية دول العالم على اختلاف مستويات هذه الارتباطات والعلاقات، وتحظى العلاقات الدولية الاقتصادية باهتمام واسع من صانعي السياسات الاقتصادية الدولية على أساسها يتم تخصيص الموارد وفق النظريات الاقتصاد الدولي مما تحقق التوازن الخارجي والداخلي هدف هاما من اهداف سياسات الدولة وخاصة السياسة المالية الذي يمكن ان تسهم من خلال استخدام ادواتها في المحافظة والتأثير في التوازن في ميزان المدفوعات وأيضاً التأثير في أسعار صرف العملة المحلية وموقفها في سوق الصرف الأجنبي ومن ابرز أدوات السياسة المالية التي تلجا لها السلطة المالية للتأثير السلطة المالية للتأثير في ميزان المدفوعات وسعر الصرف هي السياستين الضريبة والاتفاقية.

ويشهد الاقتصاد الدولي اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث هناك علاقة قوية ما بين توازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) والتوازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) وخاصة بين اقتصاديات الدولية المتقدمة، فظهور الاختلال تؤدي الى ارتفاع تدفق رؤوس الأموال فيما بينها، ويأتي العجز نتيجة لنزوح رؤوس الأموال الخاصة منها الى الخارج والذي يولد تفاقما في اتجاه انخفاض في أسعار صرف عملاتها، فاقتصاديات الفائض عادة تمثل انسيابا لرؤوس الأموال نحو الداخل، ومن ثم فهي أيضا تعاني من مضاعفة الاختلال، أي زيادة حدة الاختلالات[9] فاذا ما تفحصنا تأثير التغيرات في الواردات والصادرات في العمالة والناتج والاسعار ومن ثم في التوازن في ميزان المدفوعات، يمكن القول ان السلطة المالية وباستعمال ادواتها المالية، تستطيع التأثير في وضع ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها في الطلب الكلي ومن ثم في

الناتج، فاذا كان الدولة تواجه فائض في ميزان المدفوعات فان ارتفاع في الطلب الكلي تؤدي الى تخفيض هذا الفائض والتخلص منه اذ تقل الصادرات بسبب الزيادة في الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية والزيادة في الناتج، في حين ترتفع الواردات بسبب ارتفاع في الطلب الكلي والاسعار الأجنبية، وبذلك تصبح سياسات التوسع المالي مرغوبة اذا ما واجهت الدولة بطالة والفائض في ميزان المدفوعات، وفي حين اذا واجه الدولة تضخماً بجذب الطلب والعجز في ميزان المدفوعات فالسياسات المالية المقيدة تكون اكثر ملائمة من غيرها.

٣- السياسة التجارية وميزان المدفوعات:

لعل التدابير الأكثر شيوعا في معالجة ميزان المدفوعات هي تقليص الاستيرادات وتنشيط الصادرات اذا كان العجز في ميزان المدفوعات ناتج عن ضعف الصادرات فيمن معالجته من خلال سياسة تجارية تهدف الى تشجيع الصادرات عن طريق تقليل أسعار السلع المصدرة من خلال:

- تخفيض تكاليف انتاجها عن طريق الضغط على العوائد الخاصة لعوامل انتاجها.
- تقليل او اعفاء رسوم التصدير ومنح حوافز تصديرية واعانات لمنتجي السلع معدة للتصدير.
- تحسين جودة السلع المصدرة وفتح أسواق جديدة[10].

واذا لم تؤدي هذه الإجراءات الى احتواء العجز في ميزان المدفوعات فلا بد من العمل على تقليص الاستيرادات، وذلك من خلال فرض القيود على بعض السلع او منع استيرادها كليا مما يؤدي الى زيادة أسعار السلع المستورة وبالتالي كبح جماح الاستيراد ، ولكن يصبح هذا التأثير فعالا في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، فان البلد المعني غالبا يعتمد على تراخيص الاستيراد ونظام الحصص وفرض الرسوم الجمركية على الاستيرادات والرقابة على سعر الصرف ، كما يمكن للبلد ان يلجا الى إجراءات أخرى لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات مثل مراقبة الواردات وتقليل الانفاق من خلال التعريفات الجمركية وتخفيض حجم العملة المحلية المتداولة داخل

الاقتصاد بهدف تقليل الطلب على السلع الأجنبية، وهذا يؤدي الى تقليل المستوى العام للأسعار الوطنية، وبالتالي انخفاض الطلب على الاستيرادات الأجنبية مما يؤدي الى زيادة الطلب على الصادرات.

اكد التجاريون على أهمية السياسة التجارية في تشجيع الصادرات بكافة الوسائل الممكنة والعمل على تقييد الاستيرادات، واعتمدت هذه السياسة في كل من إنكلترا وفرنسا على وجه الخصوص حيث عملت فرنسا في عهد الوزير كولبير الذي اتبع نظام الحماية الجمركية لتشيع الصناعات الوطنية أي زيادة المنتجات الوطنية واتساع نطاق البيع في الأسواق العالمية، اما إنكلترا اعتمدت على التوسع الاقتصادي في التجارة الدولية متخذة في ذلك تدابير عديدة:

- **اعفاء البضائع المصدرة من الضرائب.**
- **ارتفاع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي**[11].

الاستعراض المرجعي:

١- دراسة[12] بعنوان "The Determinants Factors of Balance of Payments: An Investigation from Sudan through the Period 1980-2016': تناول البحث المحددات المختلفة لميزان المدفوعات في السودان من خلال سلسلة زمنية مداها (٣٧) باستخدام نهج (VECM) اعتمدت البحث على ميزان المدفوعات كمتغير معتمد وعلى كل من (الدين الخارجي، سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي) متغيرات مستقلة، توصلت البحث الى وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والدين الخارجي وعلاقة عكسية بين ميزان المدفوعات وكل من (سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي)، توصي البحث بأن لا يعتمد السودان كلياً على المساعدات الخارجية في حل مشاكله الاقتصادية مما يستلزم تحويل قدر كبير من الناتج القومي للوفاء بالالتزامات تجاه تلك الدول الأجنبية وضرورة التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية المحلية من أجل تحقيق ذلك. زيادة الناتج المحلي الناتج عن السياسات الاقتصادية تعمل على

خفض نسبة الدين الخارجي وخفض التضخم وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات الذي يتعين على السودان اعتماده.

٢- دراسة[13] بعنوان "Trends in Nigeria's Balance of Payments: an Empirical Analysis fr om 1970-2010": يهدف البحث الى التعرف على الاتجاهات في ميزان المدفوعات لنيجيريا من ١٩٧٠-٢٠١٠، بسلسلة زمنية مداها (٤١) باستخدام طريقة (OLS)، اعتمدت البحث ميزان المدفوعات كمتغير تابع وعلى كل من (سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل التضخم) متغيرات مستقلة، توصل الى وجود علاقة ايجابية بين ميزان المدفوعات مع كل من (سعر الصرف، سعر الفائدة) ووجود علاقة سلبية بين ميزان المدفوعات ومعدل التضخم، اوصى البحث بزيادة الصادرات غير النفطية وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد نيجيري لتصحيح العجز ف الحساب الجاري لميزان المدفوعات الدولة.

الجانب القياسي

٢-١ توصيف النموذج:

يتم تحديد المتغيرات الاقتصادية الذي تم استخدمها في البحث، وعليه فان الشكل الرياضي يكون وفق الصيغة الاتية:

$$Y = B0+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4+B5X5+B6X6+B7X7+B8X8$$

حيث ان المتغير المعتمد ميزان المدفوعات، والمتغيرات المستقلة كل من (سعر الصرف، العرض النقد، سعر الفائدة، الإيرادات، النفقات، الدين الخارجي، الصادرات، الواردات).

الجدول (١)

المتغيرات المؤثرة في ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨

(بالأسعار الجارية) (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الواردات	الصادرات	دين الخارجي	النفقات	الإيرادات	عرض النقدي	سعر الفائدة	سعر الصرف	ميزان المدفوعات	السنوات
Imports	Exports	External debt	Expenses	Revenues	money supply	Interest rate	exchange rate	Balance of Payments	
X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	
24.9	23.4	0.45	25.7	28.9	61.7	8	9	−0.38	1990
23.5	29.1	0.62	27.8	31.6	49.1	10.5	18.4	1.11	1991
23.8	25.3	0.57	28.7	29.5	51.9	11.5	21.8	0.48	1992
23.1	21.7	0.53	32.8	26.9	50.1	11.5	23.3	−0.02	1993
26.05	22.5	0.71	31.1	29.2	45.3	18.5	35	−10.30	1994
28.9	26.1	0.79	29.4	30	37.1	18.41	47.6	−15.16	1995
23.9	29.7	0.72	28.2	32.1	33	19	54.7	−4.45	1996
21.3	30.9	0.64	30.4	33.3	36.08	15.7	57.7	2.41	1997
22.5	22.5	0.64	30.9	24.4	42.3	11.5	58.7	−3.61	1998
22.7	28.1	0.58	31.8	29.9	42.2	10.75	66.5	−4.89	1999
20.7	42.06	0.46	28.6	38.3	37.8	10	75.2	13.82	2000
22.01	36.6	0.42	31.3	35	56.8	9.5	77.2	11.31	2001
25.6	35.5	0.41	34.3	35.4	62.7	8.58	79.6	6.43	2002
23.8	38.2	0.35	32.3	37.1	62.8	8.125	77.3	11.01	2003
25.6	40.05	0.26	30.8	36	59.2	8	72	10.84	2004
24.07	47.2	1.66	27.1	40.7	53.8	8	73.2	16.41	2005
21.9	48.8	0.05	28.9	42.8	57.2	8	72.6	15.15	2006
24.8	47.06	0.05	33.2	39.8	64.09	8	69.2	21.89	2007
28.7	47.9	0.04	38	47.6	62.9	8	64.5	21.63	2008
35.9	35.3	0.05	42.6	36.8	73.1	8	72.6	2.81	2009
31.4	38.4	0.05	37.4	37.2	69.05	8	74.3	9.51	2010
28.6	38.7	0.03	40.1	40	68.06	8	72.9	10.03	2011
28.5	36.8	0.03	43.3	39.1	67.9	8	77.5	5.77	2012
30.4	33.2	0.03	36.2	35.8	71.7	8	79.3	0.06	2013
31.9	30.4	0.03	40.6	33.3	79.3	8	80.5	−2.75	2014
36.5	23.1	0.03	43.8	30.5	82	8	100.6	−16.59	2015
35.05	20.8	0.03	41.7	28.6	78.8	8	109.4	−16.27	2016
32.6	22.6	0.03	39.2	32.6	79.3	8	110.9	−13.20	2017
32.1	25.7	0.03	38.2	33.7	81.3	8	116.5	−9.69	2018

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الاطلس بيانات

اولاً: ملخص نتائج اختبارات استقرارية

لتوضيح نتائج السلاسل الزمنية في محل الدراسة قمنا باستخدام ديكي- فولر الموسع وذلك لعدة اسباب اولها اختبار الاستقرارية عبر الزمن بواسطة اجراء اختبارات جذر الوحدة وثانياً تحديد درجة استقراريتها.

الجدول (٢)

نتائج اختبار استقرارية في الانموذج الجزائر خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

	المختبر الاحصائي Augmented Dickey-Fuller test statistic	الجدولية	النتيجة
Balance of Payments	-1.64787	-2.97185	مستقر
Exchange rate	-1.25618	-2.9 7 185	مستقر
Interest rate	-2.49677	-3.012363	مستقر عند الفرق الأول
Show money	-0.57931	-2.97185	مستقر
Revenues	-2.42083	-2.97185	مستقر
Expenses	-1.89433	-2.97185	مستقر
External debt	-4.69116	-2.81038	غير مستقر
Exports	-1.68824	-2.97185	مستقر
Imports	-1.47781	-2.97185	مستقر

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول ان قسماً من المتغيرات (ميزان المدفوعات، سعر الصرف، عرض النقود، الإيرادات، النفقات، الصادرات، الواردات) مستقر عند المستوى، وأن المتغير (سعر الفائدة) مستقر عند الفرق الأول، والمتغير (دين الخارجي) غير مستقر.

ثانياً: تقدير الانموذج

بعد انتهاء من مرحلة التحقيق من استقرارية للمتغير معتمد والمتغيرات المستقلة وتغير السلاسل الزمنية من غير المستقرة الى مستقرة واعتماد النموذج الخطي في التقدير

من اجل الحصول على معلومات غير متحيزة ودقيقة، ليكون صياغة النموذج بالشكل الاتي:

Y= F (D x1D x2D x3Dx4Dx5Dx6Dx7Dx8)

الجدول (٣)

نتائج تقدير في الانموذج الجزائر

Dependent Variable: Y_BALANCEOFPAYMENTS				
Method: Least Squares				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.94367	9.329544	-1.173012	0.2546
X1_EXCHANGERATE	-0.117955	0.027450	-4.297034	0.0004
X2_INTERESTRATE	-0.722799	0.181934	-3.972853	0.0006
X3_SHOWMONEY	0.118795	0.125456	0.946899	0.3550
X4_REVENUES	-0.150102	0.366433	-0.409629	0.6864
X5_EXPENSES	0.455582	0.187126	2.434618	0.0231
X6_EXTERNAL_DEBT	0.204872	2.208351	0.092771	0.9270
X7_EXPORTS	0.989521	0.068878	14.36635	0.0000
X8_IMPORTS	-0.888032	0.207503	-4.279610	0.0003
R-squared	0.955646	Mean dependent var		2.184944
Adjusted R-squared	0.937905	S.D. dependent var		10.94505
S.E. of regression	2.727390	Akaike info criterion		5.093693
Sum squared resid	148.7731	Schwarz criterion		5.518026
Log likelihood	-64.85855	Hannan-Quinn criter.		5.226589
F-statistic	53.86500	Durbin-Watson stat		1.864513
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نظراً الى نتائج التقدير السابق نستنتج ما يلي:

١- فيما يخص اختبار معنوية معادلة الانحدار لدالة ميزان المدفوعات يلاحظ ان قيمة F-statistic **المحسوبة تساوي** (53.86500)**، وتؤكد ذلك قيمة** P -Value **التي**

تساوي (0.000000)، وهذا الامر يمكننه من رفض فرضية العدم لصالح فرضية البديل، والتي تنص على ان المتغيرات المفسرة لها اثر معنوي على المتغير المعتمد.

٢- ان قيمة معامل التحديد R^2 التي تساوي (0.95) أي ان (95%) من التغيرات الحاصلة في المتغير معتمد تفسر بواسطة المتغيرات التفسيرية والمتبقي يعود الى متغيرات لم يضمن في الانموذج.

٣- قيمة الإحصائية لاختبار D-W والتي بلغت (1.86) قيمتها قريبة من (2) والتي تعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ولهذا ستقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة وترفض الفرضية البديلة.

٤- وجود علاقة عكسية معنوية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، اذ بلغت قيمة معلمة (-0.11)، ويتضح من ذلك ان ارتفاع سعر الصرف اسهم في انخفاض قيمة العملة المحلية واثر سلباً في ميزان المدفوعات، وهذه نتيجة متطابقة مع البحث[14].

٥ – أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين ميزان المدفوعات وسعر الفائدة، حيث تبلغ قيمة المعلمة (-0.72)، العلاقة عكسية تشير الى ان أسعار الفائدة في الجزائر والتي تراوحت بين (18.5%) عام ١٩٩٤ الى (8%) للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٤ وهذا المعدل لم يسهم بجذب الاستثمارات التي تسهم في تحسين ميزان المدفوعات .وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لنتيجة بحث[15].

٦- اظهرت وجود علاقة إيجابية معنوية بين كل من ميزان المدفوعات والنفقات، حيث بلغت قيمة المعلمة (0.45)، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية حيث ان ارتفاع انفاق الحكومي سيسهم في تحسن ميزان المدفوعات اذا كانت اتجاه الانفاق باتجاه انفاق الاستثماري.

٧- وجود علاقة ايجابية معنوية بين ميزان المدفوعات والصادرات ، حيث بلغت المعلمة (0.98)، وذلك لاعتماد الجزائر على تصدير النفط والتي حققت إيرادات ساهمت في تحسن ميزان المدفوعات.

٨- وجود علاقة سلبية معنوية بين ميزان المدفوعات والاستيرادات، حيث بلغت المعلمة (0.88-)، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية حيث ان الاستيرادات كانت تتجه باتجاه زيادة سلع الاستهلاك التي تؤثر سلبا في ميزان المدفوعات.

٩- اتضح من خلال تحليل الأنموذج القياسي عدم معنوية المتغيرات كل من (عرض النقد، الإيرادات، الدين الخارجي).

١٠- يفترض هذا الانموذج مجموعة من الفروض لعل أهمها:

- عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء: اذ تبين من خلال جدول رقم (٤) ان قيمة F(0.683066) وهي ذات دلالة احصائية غير معنوية اذ ان Prob.F=0.5184
- بالنسبة الى قيمة Chi-Square التي بلغت (2.157114) وهي أيضا ليست معنوية اذ ان قيم الاحتمالية بلغت Prob.Chi-Square=0.3401 وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (٤)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي في الانموذج الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.683066	Prob. F(2,17)	0.5184
Obs*R-squared	2.157114	Prob. Chi-Square(2)	0.3401

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

- ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي:

من خلال الجدول رقم (٥) يلاحظ ان قيمة (0.556074) F وهي ذات دلالة احصائية غير معنوية اذ ان Prob.F=0.4625 وهي اعلى من (0.05%) وايضا بالنسبة الى قيمة Chi-Square التي بلغت (0.586309) وهي كذلك ليست معنوية حيث ان قيم الاحتمالية بلغت Prob .Chi-Square = 0.4438 وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

الجدول (٥)

نتائج اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء في الانموذج الجزائر

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.556074	Prob. F(1,26)	0.4625
Obs*R-squared	0.586309	Prob. Chi-Square(1)	0.4438

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviews 10

- **لا وجود لمشكلة التعدد الخطي:**

يتضح من الجدول رقم (٦) ان مربع اكبر معامل الارتباط البسيط كان بين (DX7) الصادرات و(DX4) الإيرادات ويساوي (0.9235) وبالتالي فان مربع اكبر معامل ارتباط بسيط في المصفوفة يساوي (0.85)، وهي اقل من قيمة معامل التحديد (0.95).

الجدول (٦)

المصفوفة الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة في الانموذج الجزائر

	X1_EXCHANGERATE	X2_INTERESTRATE	X3_SHOWMONEY	X4_REVENUES	X5_EXPENSES	X6_EXTERNAL_DEBT	X7_EXPORTS	X8_IMPORTS
X1_EXCHANGERATE	1	−0.458	0.6164	0.3001	0.648	−0.469	0.1591	0.5484
X2_INTERESTRATE	−0.458	1	−0.754	−0.437	−0.451	0.514	−0.374	−0.327
X3_SHOWMONEY	0.6164	−0.754	1	0.2169	0.7828	−0.7	−0.002	0.7902
X4_REVENUES	0.3001	−0.437	0.2169	1	0.165	−0.246	0.9235	0.0024
X5_EXPENSES	0.648	−0.451	0.7828	0.165	1	−0.717	−0.086	0.8374
X6_EXTERNAL_DEBT	−0.469	0.514	−0.7	−0.246	−0.717	1	−0.05	−0.561
X7_EXPORTS	0.1591	−0.374	−0.002	0.9235	−0.086	−0.05	1	−0.251
X8_IMPORTS	0.5484	−0.327	0.7902	0.0024	0.8374	−0.561	−0.251	1

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

أظهرت نتائج اختبار توزيع الأخطاء العشوائية ان المتغيرات البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، اذ هناك انحراف في القيم البواقي عن وسطها الحسابي وبقيم غير معنوية، وكما مبين بالشكل الاتي:

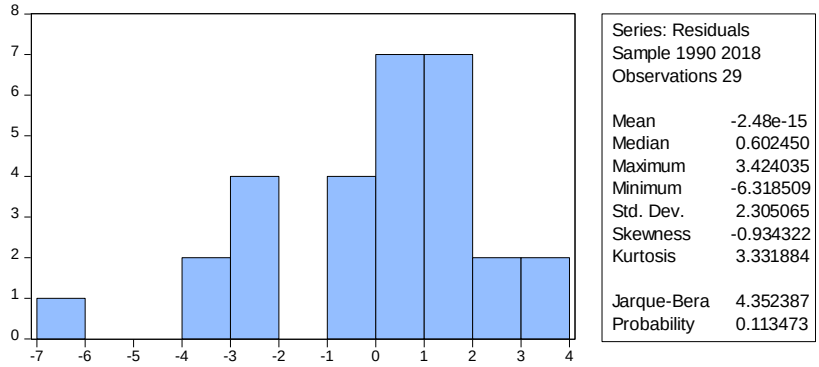

الشكل (١)

اختبار توزيع الأخطاء العشوائية في الانموذج الجزائر

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الاستنتاجات:

١. **ميزان المدفوعات يعتبر المرآة العاكسة لدرجة تقدم البلد ويمكن عن طريقيها تحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الدولي، غير ان الاختلالات في ميزان المدفوعات يستوجب تدخل السلطات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات الازمة بغرض علاج اختلال ومن اهم هذه الإجراءات اتباع أدوات السياسة النقدية واهمها سعر الصرف**

٢. **أظهرت البحث وجود علاقة طردية بين كل من (عرض النقود، النفقات، الدين الخارجي، الصادرات) مع ميزان المدفوعات، حيث بلغت قيمة المعلمة لكل من المتغيرات (0.9895, 0.2048, 0.4555, 0.1187) على التوالي العلاقة الطردية بين عرض النقد وتحسن ميزان المدفوعات هو ناتج عن توجه عرض النقود باتجاه خلق القاعدة الإنتاجية التي تسهم في تحسين ميزان المدفوعات، في حين كان النفقات تأثيرها معنوياً في التأثير في ميزان المدفوعات والذي جاء مطابقة مع النظرية الاقتصادية، اما الصادرات فكان تأثيرها إيجابي في ميزان المدفوعات ويعزى ذلك من خلال اعتماد الجزائر على تصدير النفط والتي حققت إيرادات أسهمت في تحسين ميزان المدفوعات.**

٣. **كما أظهرت البحث وجود علاقة عكسية بين كل من (سعر الصرف، سعر الفائدة، الإيرادات، الواردات) مع ميزان المدفوعات، حيث بلغت قيمة المعلمة كل من المتغيرات (−0.8880, −0.1501, −0.7227, −0.7227, −0.1179) على التوالي، يتضح من ذلك ان ارتفاع سعر الصرف اسهم في انخفاض قيمة العملة المحلية واثر سلبا في ميزان المدفوعات، ويشير العلاقة العكسية بين ميزان المدفوعات وسعر الفائدة انها لم تسهم في جذب الاستثمارات التي تسهم في تحسين ميزان المدفوعات، في حين يعزى علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات والايرادات عدم استقراريه نشاط الاقتصادي الجزائري الذي أدى الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج وعدم الاستثمار بها داخل البلد، والعلاقة عكسية بين ميزان المدفوعات والواردات أيضا جاءت متطابقة مع النظرية الاقتصادية حيث ان الاستيرادات كانت تتجه باتجاه زيادة السلع الاستهلاك التي تؤثر سلبا في ميزان المدفوعات.**

المقترحات:

١- إعطاء دور بارز لسياسة سعر الصرف من خلال اعتماد هذه المتغير أداة لضبط التجارة الخارجية وتعزيز الثقة في العملة المحلية والتي سيكون لها تأثير في خلق الطلب ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس في الحد من الاختلال في ميزان المدفوعات في الجزائر.

٢- نطرا لكون الاقتصاد الجزائر ريعي حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة ٩٨٪ من الإيرادات وتتجه هذه الصادرات نحو الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية لذا يجب رفع معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية غير النفطية بما يحد من تأثير الاقتصاد ريعي في النمو الاقتصادي.

٣- الحد من زيادة معدلات نمو الواردات كونها تشكل جانب سلبية في زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات اذا ما علمنا ان هذه الواردات تشكل السلع الاستهلاكية أهمية نسبية كبيرة فيها واتباع سياسة دعم المنتج المحلي واشراك القطاع الخاص في الصناعات الي يمكن الاعتماد على هذه القطاع في نموها مما سيسهم في الحد من الاختلالات في يمزان المدفوعات.

٤- ضرورة اعتماد الجزائر على سياسات اقتصادية ناجعة في تحديد أسعار الفائدة وخلق أسواق مالية مع توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الخاصة والأجنبية مما يعزز الدور الإيجابي لهذه الاستثمارات في مواجهه خلل ميزان المدفوعات.

٥- رغم من ان الجزائر تعد دولة نفطية الا ان الدين الخارجي كان له تأثير عكسي في ميزان المدفوعات مما يتطلب إعادة النظر في سياسة الدين الخارجي ووضع ضوابط لتوجيه الدين الخارجي بما يخدم عملية النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات.

المصادر والهوامش

[1] Abdel Waheed, Nofal, Strictness, Baaloul (2018), Measuring the Relationship between Exchange Rate and Balance, Case Study of the Group of Arab Countries during the period 2000/2016, Journal of Finance and Corporate Governance, Volume 2, Issue 2.

[2] Athar M. Sami, Mishra M. Shruti (2020), Factors Affecting India's Balance of Payment, International Journal of Arts Humanities and Social Sciences Studies, Vol 5, Nol 9.

[3] Abdel-Majid, Abboud (2017), the effect of exchange rate changes on Algerian balance balances - a study of models using rays of Autoregressive Journal (VAR) during the period 1990-2015, the economics of money and the work of JFBE.

[4] Ammari, Bounaseri, Alaeddin, Hakim (2016), the equation of exchange rates on the Algerian balance (the case of Algeria), a master's thesis, Larbi Tebessi University (Tebsa), Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Algeria.

[5] Ahmad Nawaz, Ahmad R. R, Khoso Imamuddin, I. P. Rana and Raza Unaib (2014), Impact of Exchange Rate on Balance of Payment: An Investigation from Pakistan, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 5, No. 13, PP32-42.

[6] Ayyash, Nofal, Zubeir, Baaloul (2017), testing the correlation of co-integration between the exchange rate and the balance balance - a case study of Algeria between 2000/2015-, Al-Bashaer Economic Journal, Volume 3, No. 2.

[7] Abdel Hamid, Abdel Muttalib (1997), the Economic, Partial and Total Analysis, Al Zahraa Al Sharaf Library - Cairo.

[8][10] Noamani and Abroun, Ghania (2016), The Role of Football in Balance in Balance in the Balance of Algeria Case Study 2000/2015, Master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University M'hamed Bouguerra-Boumerdes English.

[9] Al-Daami, Abbas Kazem (2010), Side by Side and the Performance of the Stock Exchange Market, 1st Edition, Dar Safaa Publishing and Distribution – Amman.

[11] Baydour, Tawfiq Said (1994), Modern Political Economy, third edition, the University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.

[12] Yousif M. K. Faroug, Musab M. A. Almahdi (2017), The Determinants Factors of Balance of Payments: An Investigation from Sudan through the Period 1980-2016, American Scientific Research Journal for Engineering, Technology, and Sciences (ASRJETS), Vol 38, No1, pp 265-282.

[13] Imoisi, A. Ilegbinosa (2012), The Determinants Factors of Balance of Payments: An Investigation from Sudan through the Period 1980-2016, European Journal of Business and Management, Vol 4, No.21.

[14] Oladipupo and Onotaniyohuwo (2011), Impact of Exchange Rate on Balance of Payment in Nigeria, African Research Review, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia, Vol. 5 (4), Serial No. 21,PP73-88.

[15] Sosu, R. Kofitse (2020), Monetary Approach to the Balance of Payments: a case Study for West Africa Monetary Zone in Africa countries, Master Thesis, University of Ghana.